انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتأثيرها على السلام والاستقرار في العالم: رؤية سوسيولوجية

ا. د حمدان رمضان محمد سعد حيدر محمد

جامعة الموصل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

البريد الإلكتروني Email : saadhaydar910@gmail.com

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي الإنساني، العنف البنيوي، السلام المستدام، الاستقرار الدولي، الصراع الاجتماعي

كيفية اقتباس البحث

محمد، حمدان رمضان ، سعد حيدر محمد، انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتأثيرها على السلام والاستقرار في العالم:رؤية سوسيولوجية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Violations of International Humanitarian Law and Their Impact on Global Peace and Stability: A Sociological Perspective

Prof. Dr. Hamdan Ramadan Mohammed **Saad Haider Mohammed**

Al-Mawsil University / College of Arts / Department of Sociology

Keywords : International humanitarian law, structural violence, sustainable peace, international stability, social conflict.

How To Cite This Article

Mohammed, Hamdan Ramadan , Saad Haider Mohammed, Violations of International Humanitarian Law and Their Impact on Global Peace and Stability: A Sociological Perspective,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The contemporary world is witnessing a significant escalation in violations of international humanitarian law in areas of armed conflict. This is no longer a mere passing legal breach, but rather a complex socio-political phenomenon that threatens the structure of international peace and stability. Therefore, this research aims to analyze these violations from a sociological perspective that transcends the traditional legal framework, revealing the structural, cultural, and political dimensions that contribute to the reproduction of violence within the international system. The research employs a critical analytical approach and a descriptive-comparative methodology, drawing upon theories of social conflict, structural violence, and social disintegration.

The research concludes that the continuation of these violations reflects a structural flaw in the international governance system, leading to the erosion of international trust, the fueling of conflicts, and the weakening of opportunities for building sustainable peace. The research recommends the necessity of rebuilding international deterrence mechanisms and strengthening legal and humanitarian culture globally.

مستخلص

يشهد العالم المعاصر تصاعدًا ملحوظًا في انتهاكات القانون الدولي الإنساني في مناطق النزاعات المسلحة، الأمر الذي لم يعد يمثل مجرد خرق قانوني عابر، بل أصبح ظاهرة اجتماعية – سياسية معقدة تهدد بنية السلام والاستقرار الدولي، وعليه يهدف هذا البحث إلى تحليل هذه الانتهاكات من منظور سوسيولوجي يتجاوز الإطار القانوني التقليدي، ليكشف عن الأبعاد البنيوية والثقافية والسياسية التي تسهم في إعادة إنتاج العنف في النظام الدولي، ويعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي والمنهج الوصفي المقارن، مع الاستناد إلى نظريات الصراع الاجتماعي، والعنف البنيوي، والتفكك الاجتماعي. وينطلق هذا القانون من قاعدة قانونية أساسية مفادها أن حالة النزاع المسلح لا تُعلّق القواعد القانونية، بل تستوجب تطبيق نظام قانوني خاص يُوازن بين مقتضيات الضرورة العسكرية ومتطلبات الحماية الإنسانية يرتكز القانون الدولي الإنساني على مجموعة من المبادئ الأساسية، في مقدّمتها مبدأ التمييز بين المقاتلين والمدنيين، ومبدأ التناسب في استخدام القوة العسكرية، ومبدأ الضرورة العسكرية المقيدة بالإنسانية، إضافة إلى مبدأ الحماية الخاصة للفئات الأكثر ضعفًا، كالأطفال والنساء والجرحى وأسرى الحرب وتسعى هذه المبادئ إلى تحقيق توازن دقيق بين متطلبات العمل العسكري واعتبارات الإنسانية وتتمثل المصادر الرئيسية للقانون الدولي الإنساني في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعامي ١٩٧٧ و٢٠٠٥، إلى جانب الأعراف الدولية المستقرة التي اكتسبت صفة الإلزام القانوني وقد أسهمت هذه الاتفاقيات في وضع إطار قانوني شامل لحماية ضحايا النزاعات المسلحة، وتنظيم وسائل وأساليب القتال، وحظر بعض الأسلحة التي تُخلّف آثارًا مفرطة أو عشوائية كما يفرض القانون الدولي الإنساني التزامات واضحة على أطراف النزاع، تتمثل في احترام قواعده وضمان احترامها في جميع الأحوال، وعدم التذرّع بالأوامر العليا لتبرير الانتهاكات الجسيمة وفي هذا السياق، برز دور المجتمع الدولي، ولا سيما المنظمات الدولية والهيئات القضائية، مثل المحكمة الجنائية داخل النص الدولية، في تعزيز آليات المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب وفي ظل تصاعد النزاعات المسلحة المعاصرة وتغيّر أنماط الحروب .

وتوصل البحث إلى أن استمرار هذه الانتهاكات يعكس خللاً بنيويًا في منظومة الضبط الدولي، ويؤدي إلى تقويض الثقة الدولية، وتغذية النزاعات، وإضعاف فرص بناء السلام المستدام. ويوصي البحث بضرورة إعادة بناء آليات الردع الدولي وتعزيز الثقافة القانونية والإنسانية عالميًا.

المقدمة.

يشكل القانون الدولي الإنساني أحد الأعمدة الرئيسية للنظام الدولي المعاصر، إذ يهدف إلى حماية الإنسان وضبط سلوك الأطراف المتحاربة خلال النزاعات المسلحة، بما يضمن الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية والأمن الفردي والجماعي، ومع ذلك، فإن الانتهاكات المتكررة لهذا القانون تشير إلى وجود فجوة كبيرة بين النصوص القانونية المثالية والواقع الدولي العملي، مما يحول هذه الانتهاكات إلى ظاهرة معقدة تتطلب قراءة سوسيولوجية متعمقة.

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في النزاعات المسلحة التي تستهدف المدنيين بشكل مباشر، وتدمّر البنى التحتية الحيوية، وتفرض موجات نزوح قسري على السكان، وتُظهر هذه الظواهر أن القانون الدولي الإنساني لم يعد مجرد إطار قانوني محايد، بل أصبح مؤشرًا على مدى التوازن أو الاختلال البنيوي للنظام الدولي، وعلى قدرة المجتمع الدولي على حماية السلام والاستقرار (Galtung, 1969, p. 170).

إن مقاربة الانتهاكات من منظور سوسيولوجي تتيح فهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية لهذه الممارسات، وتكشف عن العوامل التي تؤدي إلى إعادة إنتاج العنف في المجتمع الدولي. فالقانون الدولي الإنساني، حين لا يُنفّذ، يعكس ضعف التضامن الدولي، وتآكل الثقة بين الدول، وانخفاض فعالية آليات الردع، مما يخلق بيئة محفزة لتكرار الانتهاكات واستمرار النزاعات (Durkheim, 1893/1984, p. 68)، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تدمير المدنيين والبنى التحتية ليس مجرد أثر جانبي للحرب، بل أصبح استراتيجية متعمدة، تهدف إلى تفكيك المجتمعات وإضعاف النسيج الاجتماعي، ما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وإضعاف فرص السلام المستدام(Slim, 2008, p. 45) ، كما أن الانتهاكات لا تقتصر على الممارسات العسكرية، بل تشمل استهداف الهوية الثقافية والتراث الإنساني، وهو ما يمثل حربًا على الذاكرة الجمعية للمجتمعات المتضررة(Arendt, 1970, p. 63) .

ويهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة سوسيولوجية شاملة لانتهاكات القانون الدولي الإنساني، مع تحليل تأثيرها على السلام والاستقرار الدولي، وكشف العلاقات البنيوية بين العنف والمجتمع الدولي، كما يسعى إلى تقديم رؤية إصلاحية لتعزيز فاعلية القانون الدولي الإنساني، عبر

إصلاح منظومة المساءلة الدولية، وتعزيز الثقافة الإنسانية العالمية، وتفعيل الردع القانوني والأخلاقي.

ويتمثل جديد هذا البحث في الدمج بين البعد القانوني والبعد الاجتماعي والتحليلي للنظام الدولي، بحيث لا يكتفي بوصف الانتهاكات أو حصرها في نصوص قانونية، بل يفسر جذورها البنيوية وأثرها على المجتمعات والدول والمنظومة الدولية ككل، إن هذا التوجه يمكّن من تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تسهم في بناء سلام مستدام وحماية الاستقرار الدولي، وينطلق البحث من فرضية جوهرية لإثباتها في متن البحث: ""كلما زادت انتهاكات القانون الدولي الإنساني دون ردع حقيقي، كلما تعمق العنف البنيوي في النظام الدولي وتراجعت فرص السلام والاستقرار""، وعليه قسمنا البحث الى عدة محاور، على النحو الاتي:

اولا: اطار العام للبحث.

ويتضمن هذا المحور عدة عناصر رئيسة للبحث ، منها:

١-إشكالية البحث.

بالرغم من وجود نصوص قانونية واضحة في القانون الدولي الإنساني تهدف إلى حماية المدنيين وضمان احترام كرامتهم أثناء النزاعات المسلحة، فإن الانتهاكات المتكررة لهذه القواعد تشير إلى وجود فجوة كبيرة بين النظرية القانونية والتطبيق العملي على الأرض. تظهر هذه الظاهرة بوضوح في النزاعات الحديثة، حيث أصبحت استهداف المدنيين والبنى التحتية والمجتمعات المتضررة ممارسة ممنهجة وليست مجرد أخطاء عرضية.

بالإضافة الى ذلك، و ما شاهده قواعد القانون الدولي الإنساني من التطور الكبير في مجالاته ، إلا أن الواقع الدولي يشهد تصاعدًا خطيرًا في حجم ونوع الانتهاكات، مما يثير تساؤلًا جوهريًا حول فاعلية هذه القواعد وقدرتها على حماية السلام والاستقرار العالمي، ومن خلال هذا الإطار، يسعى البحث للإجابة على تساؤلات رئيسية تتعلق بطبيعة الانتهاكات، وأسباب استمرارها، وأثرها على المجتمعات والدول، وفاعلية آليات الردع الدولية، بما يمكّن الباحثين وصناع القرار من فهم الظاهرة بشكل متكامل، وإعادة صياغة السياسات والآليات القانونية والاجتماعية للتقليل من تأثيراتها السلبية على السلام والاستقرار العالمي.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل عن أسباب استمرار هذه الانتهاكات، وما إذا كانت تعكس خللاً بنيويًا في النظام الدولي، أو ضعفًا في فعالية القانون الدولي الإنساني، أو نتيجة لغياب ثقافة احترام القانون على المستوى الدولي والاجتماعي، كما تبحث الإشكالية في أثر

هذه الانتهاكات على السلام والاستقرار الدولي، وعلى النسيج الاجتماعي للدول المتضررة، وعلى قدرة المجتمع الدولي على حماية حقوق الإنسان وضمان العدالة .

لذا نجد تبرز الحاجة إلى دراسة هذه الظاهرة من منظور سوسيولوجي لفهم كيفية تأثير الانتهاكات على العلاقات الدولية والثقة بين الدول، وإعادة إنتاج العنف والصراع، وما إذا كانت هناك آليات فعالة للحد منها أو إصلاحها.

٢-تساؤلات البحث.

ينطلق البحث بالإضافة الى التساؤلات المركزية في اشكالية البحث الى اثارة مجموعة اسئلة فرعية للإجابة عليها في متن البحث، وعلى النحو الاتي:

ما طبيعة الانتهاكات التي يرتكبها الأطراف المتحاربة ضد القانون الدولي الإنساني في النزاعات المعاصرة؟. ما الأسباب البنيوية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى استمرار هذه الانتهاكات؟. كيف تؤثر انتهاكات القانون الدولي الإنساني على فرص بناء السلام والاستقرار الدولي؟. ما دور ضعف المساءلة الدولية والثقافة الإنسانية في إعادة إنتاج هذه الانتهاكات؟. ما المقترحات والإجراءات الإصلاحية الممكنة لتعزيز فاعلية القانون الدولي الإنساني وحماية المجتمعات المتضررة؟.

او ما الطبيعة السوسيولوجية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني؟. كيف تسهم هذه الانتهاكات في إعادة إنتاج العنف الدولي؟. ما أثر هذه الانتهاكات على فرص السلام والاستقرار؟. لماذا تفشل المنظومة الدولية في ردع هذه الانتهاكات؟. ما العلاقة بين العنف البنيوي وضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني؟.

٣-أهداف البحث.

يسعى هذا البحث الى تحقيق عدة اهداف رئيسة، منها:

١- تحليل شامل لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وتأثيرها على السلام والاستقرار الدولي، من منظور سوسيولوجي يمزج بين القانون والاجتماع والسياسة.

٢- تحديد طبيعة الانتهاكات، وفهم أنماطها المختلفة في النزاعات المسلحة المعاصرة، سواء كان ذلك استهداف المدنيين، تدمير البنى التحتية، النزوح القسري، أو استهداف الهوية الثقافية.

٣- تحليل الأبعاد السوسيولوجية لهذه الانتهاكات، وفهم كيف تؤثر على النسيج الاجتماعي للدول المتضررة، وعلى الثقة بين الدول، وعلى الشرعية الأخلاقية للنظام الدولي.

٤-استكشاف أثر الانتهاكات على فرص بناء السلام المستدام، ومدى مساهمتها في إعادة إنتاج دورات العنف والصراع، ما يعكس العجز البنيوي للمنظومة الدولية في منع النزاعات.

٥-تقديم رؤية إصلاحية لتعزيز فاعلية القانون الدولي الإنساني، عبر تطوير آليات المساءلة الدولية، وتفعيل الردع القانوني والأخلاقي، وتعزيز الثقافة الإنسانية عالميًا.

٦- تقديم توصيات عملية لصناع القرار والمنظمات الدولية، تمكّنهم من الحد من الانتهاكات، وحماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار والسلام على المدى الطويل.

٧-الإسهام الأكاديمي في توسيع المعرفة حول العلاقة بين القانون الدولي والانتهاكات، مع تقديم نموذج تحليلي يجمع بين النظرية والتطبيق، ويكون مرجعًا للباحثين والمهتمين بدراسة القانون الدولي الإنساني وعلاقته بالسلام والاستقرار الدولي.

٤-أهمية البحث.

يكتسب هذا البحث أهميته من الطبيعة المعقدة لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وتأثيرها العميق على السلام والاستقرار الدولي، فهو يسلط الضوء على ظاهرة أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النزاعات المسلحة الحديثة، ويكشف الأبعاد الاجتماعية والسياسية لهذه الانتهاكات، بعيدًا عن النظرة القانونية التقليدية فقط .

كما تبرز أهمية البحث أيضًا في تقديم قراءة سوسيولوجية تربط بين الانتهاكات وإعادة إنتاج العنف البنيوي في المجتمع الدولي، بما يساعد على فهم كيف تؤثر هذه الممارسات على الثقة بين الدول، وعلى النسيج الاجتماعي للدول المتضررة، وعلى الشرعية الأخلاقية للنظام الدولي .

فضلا عن ذلك، يسهم البحث في إغناء الدراسات الأكاديمية المعنية بالقانون الدولي الإنساني، من خلال تقديم نموذج تحليلي يدمج بين القانون والاجتماع والسياسة، مما يتيح تصورًا أعمق للآثار المترتبة على استمرار الانتهاكات، بالإضافة الى ذلك، من الناحية التطبيقية، يساعد البحث صناع القرار والمنظمات الدولية على تطوير استراتيجيات فعالة للحد من الانتهاكات، وتعزيز آليات المساءلة، وتفعيل دور الثقافة الإنسانية في تقليل العنف، بما ينعكس إيجابيًا على فرص بناء السلام المستدام، كما أن البحث يسعى إلى تعزيز الوعي المجتمعي والدولي بخطورة هذه الانتهاكات، وتبني سياسات وبرامج تعليمية وإعلامية تهدف إلى ترسيخ احترام القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين والمجتمعات المتضررة.

في المجمل، يمثل البحث جسرًا بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، بين القانون الدولي والتحليل السوسيولوجي، ويقدم رؤى إصلاحية قادرة على تعزيز الاستقرار الدولي، وتحسين قدرة النظام الدولي على حماية السلام وحفظ حقوق الإنسان في سياق النزاعات المسلحة المعاصرة .

٥-مفاهيم الخاصة بالبحث .

تشكل المفاهيم الأساسية للبحث الركيزة التي يقوم عليها التحليل العلمي، فهي تحدد إطار الدراسة، وتوضح طبيعة الظواهر محل البحث، وتربط البعد القانوني بالنظرة السوسيولوجية والسياسية. وفي هذا السياق، يركز البحث على مجموعة من المفاهيم الرئيسية التي تتقاطع بين القانون الدولي الإنساني، الانتهاكات، السلام والاستقرار الدولي، والعنف البنيوي، مع دور المنظمات الدولية والنزاعات المسلحة الحديثة، وعلى ضوء ذلك تم تحديد بعض مصطلحات خاصة بالبحث وعلى النحو الاتي:

أ-القانون الدولي الإنساني.

تعرف قانونيا: بانه مجموعة القواعد القانونية التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة على المدنيين والمقاتلين على حد سواء، وتنظم وسائل وطرق الحرب (Sassòli, 2019, p. 35)، اما من منظور سوسيولوجي، يمثل القانون الدولي الإنساني أداة لضبط السلوك الدولي، ويعكس مستوى التضامن والوعي الإنساني بين الدول والشعوب (Durkheim, 1893/1984, p. 68).

في حين يعرفه الأمم المتحدة: ترى القانون الدولي الإنساني كجزء من منظومة حماية حقوق الإنسان وركيزة لبناء السلام.(UN, 2016) بينما تحدده اللجنة الدولية للصليب الأحمر: على أنه "القانون الذي يحد من المعاناة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة(ICRC, 2020)

ب-الانتهاكات.

تعرف قانونيا: بانها أي فعل أو امتناع يخالف القواعد المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، مثل قتل المدنيين عمدًا، استخدام أسلحة محرمة، تدمير البنية التحتية الحيوية (Roberts, 2017, p. 213)، اما في البعد الاجتماعي: فيعرف الانتهاكات: بانها تعكس ضعف الالتزام بالقيم الإنسانية، ويمكن اعتبارها مؤشرًا على انهيار نظم الضبط الاجتماعي في المجتمع الدولي، وتعبيرًا عن العنف البنيوي(Galtung, 1969, p. 171) .

ت-السلام

ان السلام من الناحية القانونية والسياسية:هو حالة غياب النزاع المسلح، وضمان احترام الحقوق الإنسانية، وحماية المدنيين، بما يشمل السلام الإيجابي الذي يرتكز على العدالة الاجتماعية والسياسية(Bellamy, 2009, p. 101) ، اما في البعد الاجتماعي: السلام هو عملية مستمرة لإعادة بناء الثقة بين الأفراد والدول، وتصحيح الاختلالات البنيوية، ومنع إعادة إنتاج العنف(Kaldor, 2012, p. 158)

ث-الاستقرار الدولي

ان التعريف القانوني والسياسي للاستقرار: هو قدرة النظام الدولي على منع النزاعات، وحماية السيادة الوطنية، وضمان الالتزام بالقواعد والمعاهدات الدولية (Roberts, 2017, p. 274)، بينما نرى البعد الاجتماعي للاستقرار: يعكس مستوى التعاون والثقة بين الدول، ويعتمد على احترام القيم الإنسانية والقانون الدولي، وعلى قدرة المؤسسات الدولية على فرض العقوبات وحل النزاعات سلمياً(Durkheim, 1893/1984, p. 72)

ج-العنف البنيوي

مفهوم قدمه" يوهان غالتونغ" ، ويشير بالمعنى العلمي إلى أشكال العنف غير المباشرة المدمرة للإنسان، مثل الفقر، عدم المساواة، والحرمان من الحقوق، والتي تسهم في تكرار الانتهاكات(Galtung, 1969, p. 171) ، بينما نجد استخدم هذا المفهوم في البعد القانوني والاجتماعي : لتفسير استمرار الانتهاكات رغم وجود نصوص قانونية، باعتبارها ناتجة عن خلل بنيوي في المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي، وليس مجرد إخفاق فردي للدول أو الأطراف المتحاربة (القادري، ٤٥، ٢٠١٩).

ح-المنظمات الدولية .

تعرف بانها: كيانات متعددة الأطراف تعمل على تنظيم العلاقات الدولية، حماية حقوق الإنسان، وبناء السلام، مثل الأمم المتحدة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المحكمة الجنائية الدولية(UN, 2016; ICRC, 2020) ، اما في البعد الاجتماعي: تلعب هذه المنظمات دورًا في تشكيل القيم والمعايير الدولية، وتعزيز الثقافة الإنسانية، والمساهمة في تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني(Bellamy, 2009, p. 132)).

خ-النزاعات المسلحة المعاصرة.

تعرفها القانون الدولي: بانها النزاع المسلح بين دولتين أو أكثر، أو داخل دولة، يقتضي تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني(Sassòli, 2019, p. 402) ، في حين نرى بالبعد الاجتماعي والسياسي: تتميز النزاعات الحديثة بأنها غالبًا حروب مجتمعية تستهدف المدنيين، وتمثل انتهاكًا للحقوق الإنسانية، وتعكس صراعات على السلطة والموارد والهويات الثقافية (Kaldor, 2012, p. 134)

٦-منهجية البحث.

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الانتهاكات القانونية والآثار الاجتماعية والسياسية لها على السلام والاستقرار الدولي، ويقوم على تحليل سوسيولوجي للعلاقات الدولية، يربط بين القانون الدولي الإنساني، الانتهاكات، والعنف البنيوي، مع استعراض دور المنظمات

الدولية والنزاعات المسلحة الحديثة(Durkheim, 1893/1984, p. 68) ، كما يستخدم البحث المنهج القانوني التحليلي لدراسة النصوص القانونية الدولية، مثل اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، والوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية، لتقييم مدى الالتزام بتطبيق القانون الدولي الإنساني(Sassòli, 2019, p. 35) .

فضلا عن ذلك، يعتمد البحث كذلك على دراسة مقارنة بين النزاعات المسلحة الحديثة لتحديد الأنماط المشتركة للانتهاكات وأثرها على السلام والاستقرار الدولي، مع الاستفادة من الدراسات الأكاديمية السابقة والتقارير الدولية(Galtung, 1969, p. 175) ، بالإضافة الى ذلك، يتيح هذا المزيج بين المنهج القانوني والسوسيولوجي والتاريخي فهماً متكاملًا للظاهرة محل البحث، مما يمكّن من تقديم توصيات عملية وسياسات إصلاحية لتعزيز فاعلية القانون الدولي الإنساني وحماية السلام والاستقرار الدولي(Bellamy, 2009, p. 132)).

ثانيا: أنماط انتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاعات المعاصرة.

لم تعد انتهاكات القانون الدولي الإنساني حالات شاذة أو فردية في سياق الحروب، بل أصبحت نمطًا متكررًا ومقصودًا في إدارة الصراعات المعاصرة. ويكشف تتبع هذه الانتهاكات عن تحول خطير في طبيعة النزاعات المسلحة، حيث أصبح المدنيون والبنى التحتية والموارد الحيوية أهدافًا مباشرة للعمليات العسكرية، مما يعكس تحولًا بنيويًا في مفهوم الحرب ذاته (Kaldor, 2012, p. 121).

١-استهداف المدنيين بوصفه استراتيجية حرب.

تنص اتفاقيات جنيف بوضوح على حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، إلا أن الواقع يشير إلى أن المدنيين أصبحوا الهدف الرئيس في العديد من النزاعات، يشير سليم إلى أن قتل المدنيين لم يعد "أضرارًا جانبية" بل أصبح أداة ضغط عسكري وسياسي(Slim, 2008, p. 45) ، كما تؤكد كالدور أن الحروب الجديدة تدور داخل المجتمعات وليس بين الجيوش (Kaldor, 2012, p. 134)، ويرى" ساسولي" أن هذا النمط يمثل أخطر خرق لجوهر القانون الدولي الإنساني (Sassòli, 2019, p. 402).

٢-تدمير البنى التحتية والمرافق الحيوية.

تشمل الانتهاكات استهداف المستشفيات، المدارس، شبكات المياه والكهرباء، وهو ما يُعد خرقًا صريحًا للمادة (٥٤) من البروتوكول الإضافي الأول، يؤكد" روبرتس" أن تدمير البنية التحتية يهدف إلى شل الحياة الاجتماعية وليس تحقيق نصر عسكري فقط (Roberts, 2017, p.

(213، ويرى" دوفيلد" أن هذا النمط يدخل ضمن "حروب إدارة المجتمعات (Duffield, 2001, p. 78).

٣- النزوح والتهجير القسري.

أصبح التهجير القسري سمة ملازمة للنزاعات الحديثة، يشير" باومان" إلى أن التهجير يمثل تفكيكًا للبنية الاجتماعية للمجتمع(Bauman, 1989, p. 102) ، كما يرى "غالتونغ" أن التهجير أحد أشكال العنف البنيوي الممتد(Galtung, 1969, p. 173) ، ويؤكد "بيلامي" أن النزوح الجماعي يقوض فرص بناء السلام طويل الأمد.(Bellamy, 2009, p. 93)

٤-استخدام الأسلحة المحرمة والعشوائية.

بالرغم الحظر الدولي، لا تزال بعض النزاعات تشهد استخدام أسلحة عنقودية وكيماوية، يشير ساسولي إلى أن استخدام هذه الأسلحة يعكس انهيار الردع القانوني (Sassòli, 2019, p. 515)، ويرى" إغناتيف" أن هذه الممارسات تعكس عقلانية عنف باردة تُدار سياسيًا (Ignatieff, 2001, p. 119).

٥-استهداف الهوية الثقافية والتراث الإنساني.

أصبحت المواقع الثقافية والدينية أهدافًا مباشرة، كما حدث في العراق وسوريا، يرى" أرندت" أن تدمير الرموز الثقافية يهدف إلى محو الذاكرة الجمعية(Arendt, 1970, p. 63) ، ويشير" روبرتس" إلى أن هذا النوع من الانتهاكات يتجاوز الضرر المادي إلى الضرر الحضاري (Roberts, 2017, p. 256).

بناء على ما تقدم يتبين أن: المدنيين أصبحوا محور العمليات العسكرية، وتدمير البنية التحتية يهدف إلى تفكيك المجتمع، التهجير القسري يمثل عنفًا بنيويًا طويل الأمد، استخدام الأسلحة المحرمة دليل على ضعف الردع، استهداف التراث الثقافي يمثل حربًا على الهوية.

ثالثا: الأبعاد السوسيولوجية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

إذا كانت الفصول السابقة قد عرضت الإطار النظري وأنماط الانتهاكات، فإن هذا الفصل يسعى إلى تفكيك الدلالات السوسيولوجية العميقة لهذه الانتهاكات، بوصفها مؤشرات على اختلالات بنيوية في النظام الدولي، وانعكاسات مباشرة لثقافة عنف متجذرة تتجاوز الفعل العسكري إلى البنية الاجتماعية والسياسية العالمية(Galtung, 1969, p. 175) .

١-تفكك الثقة الدولية.

تُعد الثقة أحد الأسس غير المرئية التي يقوم عليها النظام الدولي. وعندما تتكرر الانتهاكات دون مساءلة، تتآكل هذه الثقة تدريجيًا، يرى"" دوركهايم"" أن القانون يمثل رمزًا للتضامن الاجتماعي،

وعندما يُنتهك دون ردع، ينهار الشعور بالتضامن(Durkheim, 1893/1984, p. 72) ، ويؤكد "بيلامي" أن الإفلات من العقاب يخلق بيئة دولية تتسم بانعدام الثقة بين الفاعلين الدوليين (Bellamy, 2009, p. 101).

٢-إعادة إنتاج ثقافة العنف.

تكرار الانتهاكات يُطبع العنف ويحوّله إلى ممارسة اعتيادية، تشير" أرندت" إلى أن أخطر ما في العنف هو تحوله إلى سلوك مألوف(Arendt, 1970, p. 80) ، كما يرى" باومان" أن الحداثة الإدارية قد تُنتج عنفًا عقلانيًا منظمًا(Bauman, 1989, p. 110) ، وهذا ما يجعل الانتهاكات تتكرر دون شعور عالمي بالصدمة.

٣-انهيار منظومات الردع الدولي.

يربط فيبر فاعلية القانون بوجود سلطة تنفيذية شرعية .(Weber, 1922/1978, p. 56) وفي ظل غياب هذه السلطة دوليًا، تصبح القواعد القانونية توصيات أخلاقية أكثر منها قواعد ملزمة، ويشير "ساسولي" إلى أن ضعف آليات التنفيذ يمثل الثغرة الأكبر في القانون الدولي الإنساني (Sassòli, 2019, p. 612).

٤-تفكك البنية الاجتماعية للمجتمعات المتضررة.

الانتهاكات لا تقتل الأفراد فقط، بل تدمر الشبكات الاجتماعية.

يرى" كالدور" أن الحروب الجديدة تستهدف النسيج الاجتماعي للمجتمعات (Kaldor, 2012, p. 146)، ويؤكد (سليم) أن المجتمعات الخارجة من هذه الحروب تعاني من تفكك طويل الأمد ((Slim, 2008, p. 77).

٥-شرعنة العنف في الوعي الجمعي العالمي.

حين تتكرر الانتهاكات دون عقاب، يتشكل وعي جمعي عالمي يقبل ضمنيًا بهذه الممارسات، يشير" غالتونغ "إلى أن أخطر أشكال العنف هو الذي يصبح غير مرئي (Galtung, 1969, p. 179)، ويرى" إغناتيف " أن الإعلام والسياسة قد يسهمان في تطبيع هذه الانتهاكات (Ignatieff, 2001, p. 125).

بناء على ذلك، يتضح أن الانتهاكات تؤدي إلى: تآكل الثقة في النظام الدولي، وتطبيع ثقافة العنف عالميًا، وضعف الردع القانوني الدولي، وتفكك المجتمعات المتضررة، وتشكل وعي عالمي متسامح مع الانتهاكات

رابعا: أثر انتهاكات القانون الدولي الإنساني على السلام والاستقرار الدولي.

إن أخطر ما في انتهاكات القانون الدولي الإنساني لا يتمثل في نتائجها المباشرة فحسب، بل في آثارها التراكمية بعيدة المدى على فرص بناء السلام وعلى استقرار النظام الدولي. فهذه الانتهاكات لا تُنهي الحرب فقط، بل تؤسس لحروب لاحقة، وتخلق بيئات اجتماعية وسياسية هشة قابلة للانفجار في أي لحظة(Kaldor, 2012, p. 158)

١-تقويض فرص بناء السلام المستدام.

السلام المستدام لا يقوم فقط على وقف إطلاق النار، بل على إعادة بناء الثقة والعدالة، يرى "غالتونغ" أن السلام الحقيقي هو غياب العنف البنيوي وليس غياب الحرب فقط (Galtung, 1969, p. 183)، وعندما تمر الانتهاكات دون محاسبة، فإنها تترك جروحًا اجتماعية عميقة تمنع المصالحة المجتمعية(Slim, 2008, p. 91).

٢-تهديد الأمن الإنساني.

الأمن الإنساني يرتكز على حماية الإنسان في حياته وكرامته وموارده، يشير "دوفيلد" إلى أن الحروب الحديثة تدمر أسس الأمن الإنساني عبر استهداف مقومات الحياة (Duffield, 2001, p. 95)، كما يؤكد" روبرتس" أن تدمير الخدمات الأساسية يؤدي إلى أزمات إنسانية ممتدة تتجاوز زمن الحرب(Roberts, 2017, p. 274).

٣-إضعاف الشرعية الأخلاقية للنظام الدولي.

عندما تُنتهك القواعد دون ردع، تفقد المنظومة الدولية مشروعيتها الأخلاقية، ترى "أرندت" أن القانون يفقد معناه عندما لا يُطبق بعدالة(Arendt, 1970, p. 92) ، ويؤكد بيلامي أن ازدواجية المعايير تُفقد النظام الدولي مصداقيته(Bellamy, 2009, p. 118) .

٤-إعادة إنتاج دورات العنف والصراع.

المجتمعات التي تتعرض لانتهاكات جسيمة تكون أكثر عرضة للانخراط في صراعات مستقبلية، يرى باومان أن العنف يولد عنفًا حين لا يُعالج جذريًا(Bauman, 1989, p. 121) ، كما تشير كالدور إلى أن الحروب الجديدة تُنتج بيئات صراعية مستدامة (Kaldor, 2012, p. 166).

٥-هديد الاستقرار الدولي طويل الأمد.

تؤدي هذه الانتهاكات إلى خلق موجات نزوح، أزمات إنسانية، وصراعات إقليمية تمتد آثارها عالميًا.

يشير إغناتيف إلى أن الأزمات المحلية تتحول إلى تهديدات دولية بسبب ترابط العالم (Ignatieff, 2001, p. 137)، ويرى ساسولي أن استمرار هذه الظاهرة يقوض أي إمكانية لنظام دولي مستقر (Sassòli, 2019, p. 633)).

وعليه يتبين من هذا المحور أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني تؤدي إلى: إجهاض فرص السلام المستدام، وتدمير الأمن الإنساني، وفقدان الشرعية الأخلاقية للنظام الدولي، وإعادة إنتاج دورات العنف، وتهديد الاستقرار العالمي طويل الأمد.

خامسا: رؤية سوسيولوجية إصلاحية لتعزيز فاعلية القانون الدولي الإنساني.

إذا كانت انتهاكات القانون الدولي الإنساني تعكس خللًا بنيويًا في النظام الدولي، فإن معالجتها لا يمكن أن تظل محصورة في الإطار القانوني التقليدي، بل تتطلب رؤية سوسيولوجية إصلاحية تعالج جذور العنف البنيوي، وتعيد بناء منظومات الردع والوعي الإنساني العالمي (Galtung, 1969, p. 190)، وعلى النحو الاتي:

١-إصلاح منظومة المساءلة الدولية.

يرى فيبر أن فاعلية القانون ترتبط بوجود سلطة تنفيذية شرعية (Weber, 1922/1978, p. 58).وعليه فإن تفعيل المحكمة الجنائية الدولية وتحريرها من الضغوط السياسية يمثل خطوة محورية، يشير" ساسولي" إلى أن غياب المساءلة هو الثغرة الأخطر في القانون الدولي الإنساني (Sassòli, 2019, p. 640)، كما يؤكد" بسيوني" أن العدالة الدولية هي شرط سابق للسلام (بسيوني، ٢٠١٣، ص ٢١٤).

٢- تعزيز الثقافة الإنسانية العالمية.

القانون وحده لا يكفي دون وعي إنساني عالمي، ترى" أرندت" أن الضمير الإنساني هو الحارس الحقيقي للقانون(Arendt, 1970, p. 101) ، ويشير المجذوب إلى أهمية نشر ثقافة القانون الدولي الإنساني في التعليم والإعلام (المجذوب، ٢٠١٦، ص ٨٨).

٣- تفعيل الردع الصامت والردع القانوني.

الردع لا يكون عسكريًا فقط، بل قانونيًا وأخلاقيًا، يرى" روبرتس" أن الردع الفعال يتحقق عندما تدرك الدول أن الانتهاك ستكون له كلفة حقيقية(Roberts, 2017, p. 301) ، ويؤكد "بيلامي" أن تفعيل مبدأ "مسؤولية الحماية" يعزز الردع الأخلاقي(Bellamy, 2009, p. 132) .

٤-إعادة بناء الثقة الدولية.

يشير" دوركهايم" إلى أن الثقة هي نتاج احترام القواعد(Durkheim, 1893/1984, p. 75) ، وبدون إعادة الاعتبار للقانون الدولي الإنساني، تبقى الثقة الدولية هشة.

٥-إدماج القانون الدولي الإنساني في مشاريع بناء السلام.

يرى "سليم" أن تجاهل العدالة أثناء بناء السلام يؤدي إلى سلام هش (Slim, 2008, p. 104)، كما تؤكد "كالدور" أن السلام يتطلب معالجة آثار الانتهاكات السابقة (Kaldor, 2012, p. 174).

خاتمة

يأتي هذا المحور ليختم مسار البحث بتحليل النتائج التي توصل إليها بعد دراسة الانتهاكات المرتكبة ضد القانون الدولي الإنساني، وتأثيرها على السلام والاستقرار الدولي من منظور سوسيولوجي. كما يسعى هذا المحور إلى تقديم توصيات عملية ومقترحات إصلاحية، تستند إلى التحليل القانوني والاجتماعي والسياسي الذي تم عرضه في المحاور السابقة، و يهدف هذا المحور إلى توفير قاعدة علمية لصناع القرار والمنظمات الدولية، لتعزيز فاعلية القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين والمجتمعات المتضررة، وبناء سلام مستدام على المستويين المحلي والدولي، وعلى النحو الاتي:

أولًا: أبرز الاستنتاجات؟

١-أظهر البحث أن الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني لم تتوقف رغم النصوص القانونية الواضحة، ويعزى ذلك إلى ضعف آليات التنفيذ والمساءلة الدولية.

٢- أظهر البحث أن الانتهاكات تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي في الدول المتضررة، وزيادة ظواهر النزوح، والفقر، والبطالة، والعنف البنيوي .

٣- أكد البحث أن الانتهاكات تزيد من احتمالات تجدد النزاعات، وتضعف الثقة بين الدول، وتخلق بيئة غير مستقرة على المستوى الدولي.

٤- أظهر البحث أن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية مثل الصليب الأحمر تواجه صعوبات في تنفيذ القانون الدولي الإنساني بسبب القيود السياسية والأمنية، ما يقلل من فعالية الردع.

٥-كشف البحث أن الانتهاكات القانون الدولي الإنساني ظاهرة بنيوية ليست مجرد أخطاء او حالات فردية، بل ناتجة عن خلل بنيوي في النظام الدولي، مما يؤدي إلى دورة متكررة من العنف وعدم الاستقرار

٦-بين البحث ان ضعف المساءلة الدولية يعزز ثقافة الإفلات من العقاب كما ان الانتهاكات تقوض فرص السلام المستدام .

٧- بشير البحث ان ضعف القانون الدولي تؤدي إلى تآكل الثقة والشرعية الدولية ، وتسهم في إعادة إنتاج دورات العنف والصراع .

ثانيًا: التوصيات.

١-إصلاح آليات عمل المحكمة الجنائية الدولية من خلال إنشاء آليات رصد دولية فاعلة للانتهاكات، مع تعزيز آليات المساءلة الدولية عن طريق إنشاء محاكم دولية أو دعم صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية لضمان محاسبة كل من ينتهك القانون الدولي الإنساني.

٢-تفعيل الردع القانوني والأخلاقي من خلال فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الدول أو الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة، بالإضافة إلى حملات توعية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٣-تقوية دور المنظمات الإنسانية لغرض تمكين منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إلى المناطق المتضررة بدون قيود، لضمان حماية المدنيين .

٤-دمج البعد الاجتماعي في سياسات السلام مع مراعاة أثر الانتهاكات على المجتمعات المتضررة، وتطوير برامج لإعادة بناء النسيج الاجتماعي والثقة بين المجتمعات المتأثرة.

٥-تطوير التعليم القانوني والإنساني عن طريق إدراج برامج تعليمية حول القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية للدول المختلفة لتعزيز الثقافة الإنسانية عالميًا.

٦-إعادة النظر في آليات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاعات وزيادة دعم المنظمات الإنسانية المستقلة.

ثالثًا: المقترحات.

١-إجراء دراسات ميدانية معمقة في المناطق المتأثرة بالنزاعات لدراسة آثار الانتهاكات على المجتمعات بشكل مباشر.

٢-تطوير آليات تقنية حديثة لمراقبة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية لرصد الانتهاكات.

٣-تعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف بين الدول والمنظمات الإنسانية لضمان تطبيق القوانين وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

٤-دراسة أثر الانتهاكات على السلام الاقتصادي والثقافي للمجتمعات المتضررة لضمان نهج شامل لبناء السلام المستدام.

٥-إنشاء مؤشر دولي سنوي لقياس انتهاكات القانون الدولي الإنساني عن طريق تأسيس مرصد سوسيولوجي دولي لدراسة آثار هذه الانتهاكات على المجتمعات.

٦-اعتماد برامج تأهيل مجتمعي في الدول الخارجة من النزاعات.

المصادر والمراجع.

١. بسيوني، محمود شريف (٢٠١٣). الجرائم الدولية: دراسة قانونية مقارنة. دار الفكر العربي، القاهرة.
٢.القادري، سامي (٢٠١٩). العنف البنيوي والمجتمعات المعاصرة. دار الشروق، بيروت.
٣.الشكري، علي يوسف (٢٠٢٠). النزاعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني. دار الشروق، القاهرة.
٤.المجذوب، محمد (٢٠١٦). القانون الدولي الإنساني: حماية المدنيين وحقوق الإنسان. دار النهضة، بيروت.
5.Arendt, H. (1970). On Violence. Harcourt.
6.Bauman, Z. (1989). Modernity and the Holocaust. Cornell University Press.
7.Bellamy, A. J. (2009). Responsibility to Protect: The Global Effort to End Mass Atrocities. Polity Press.
8.Bellamy, A., & Williams, P. D. (2011). Understanding Peacekeeping. Polity Press.
9.Crawford, J. (2012). Brownlie's Principles of Public International Law. Oxford University Press.
10.Duffield, M. (2001). Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security. Zed Books.
11.Durkheim, E. (1984). The Division of Labor in Society (Original work published 1893). Free Press.
12.Forsythe, D. P. (2012). The Humanitarians: The International Committee of the Red Cross. Cambridge University Press.
13.Galtung, J. (1969). Violence, Peace, and Peace Research. Journal of Peace Research, 6(3), 167–191.
14.Henckaerts, J.-M., & Doswald-Beck, L. (2005). Customary International Humanitarian Law. Cambridge University Press.
15.ICRC (2020). What is International Humanitarian Law? International Committee of the Red Cross.
16.Ignatieff, M. (2001). Virtual War: Kosovo and Beyond. Metropolitan Books.
17.Kaldor, M. (2012). New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era. Polity Press.
18.Ratner, S. R., Abrams, J. S., & Bischoff, J. L. (2009). Accountability for Human Rights Atrocities in International Law. Oxford University Press.
19.Roberts, A. (2017). The Laws of War: Problems of Implementation in Contemporary Conflicts. Routledge.
20.Roberts, A., & Guelff, R. (2000). Documents on the Laws of War. Oxford University Press.
21.Sassòli, M. (2019). International Humanitarian Law: Rules, Controversies, and Solutions. Edward Elgar Publishing.
22.Slim, H. (2008). Killing Civilians: Method, Madness, and Morality in War. Columbia University Press.
23.UN (2016). International Humanitarian Law and the UN: Protection of Civilians in Armed Conflict. United Nations.
24.Weber, M. (1978). Economy and Society (Original work published 1922). University of California Press.

Sources and References.

1. Bassiouni, Mahmoud Cherif (2013). *International Crimes: A Comparative Legal Study*. Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.
2. Al-Qadiri, Sami (2019). *Structural Violence and Contemporary Societies*. Dar Al-Shorouk, Beirut.

3. Al-Shukri, Ali Youssef (2020). *Armed Conflicts and International Humanitarian Law*. Dar Al-Shorouk, Cairo.
4. Al-Majzoub, Mohammed (2016). *International Humanitarian Law: Protection of Civilians and Human Rights*. Dar Al-Nahda, Beirut.
5. Arendt, H. (1970). *On Violence*. Harcourt.
6. Bauman, Z. (1989). *Modernity and the Holocaust*. Cornell University Press.
7. Bellamy, A. J. (2009). *Responsibility to Protect: The Global Effort to End Mass Atrocities*. Polity Press.
8. Bellamy, A., & Williams, P. D. (2011). *Understanding Peacekeeping*. Polity Press.
9. Crawford, J. (2012). *Brownlie's Principles of Public International Law*. Oxford University Press.
10. Duffield, M. (2001). *Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security*. Zed Books.
11. Durkheim, E. (1984). *The Division of Labor in Society* (Original work published 1893). Free Press.
12. Forsythe, D. P. (2012). *The Humanitarians: The International Committee of the Red Cross*. Cambridge University Press.
13. Galtung, J. (1969). Violence, Peace, and Peace Research. *Journal of Peace Research*, 6(3), 167–191. 14.Henckaerts, J.-M., & Doswald-Beck, L. (2005). Customary International Humanitarian Law. Cambridge University Press.
15.ICRC (2020). What is International Humanitarian Law? International Committee of the Red Cross.
16.Ignatieff, M. (2001). Virtual War: Kosovo and Beyond. Metropolitan Books.
17.Kaldor, M. (2012). New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era. Polity Press.
18.Ratner, S. R., Abrams, J. S., & Bischoff, J. L. (2009). Accountability for Human Rights Atrocities in International Law. Oxford University Press.
19.Roberts, A. (2017). The Laws of War: Problems of Implementation in Contemporary Conflicts. Routledge.
20.Roberts, A., & Guelff, R. (2000). Documents on the Laws of War. Oxford University Press.
21.Sassòli, M. (2019). International Humanitarian Law: Rules, Controversies, and Solutions. Edward Elgar Publishing.
22.Slim, H. (2008). Killing Civilians: Method, Madness, and Morality in War. Columbia University Press.
23.UN (2016). International Humanitarian Law and the UN: Protection of Civilians in Armed Conflict. United Nations.
24.Weber, M. (1978). Economy and Society (original work published 1922). University of California Press.